

الأصول العامة للفقه المقارن

[490] وقد اختلفوا في المراد من لفظة (يرد) في الرواية ف قيل ان معناها الصدور، ويكون معنى هذه الرواية إذ ذاك كل شيء مطلق اي مباح حتى يصدر من الشارع في حقه النهي، وتكون بهذا المعنى أجنبية عن موضع احتياجنا لبداية ان حاجتنا إليها إنما هي بعد البعثة وصدور الاحكام عن الشارع واختفائها عنا . وقيل: ان المراد من الورود فيها هو الوصول، فيكون معناها كل شيء مطلق - أي مباح ظاهرا - حتى يصل إلى المكلف فيه نهى. والظاهر ان مدلول الرواية لا يلتئم مع طبيعة صدورها من الإمام إلا على القول الثاني. لان قول الشارع: كل شيء مطلق حتى يرد، إما ان يراد بالاطلاق الاباحة الواقعية أو الظاهرية والورود وإما ان يراد به الوصول أو الصدور، فصور المسألة أربع: 1 - ان يكون الاطلاق بمعنى الاباحة الواقعية، والورود بمعنى الصدور، فيكون مفاد الرواية كل شيء مباح واقعا حتى يصدر من الشارع نهى عنه، وهذا النوع من الكلام لا معنى له لاستلزامه الاخبار عن أن أحد الضدين رافع للآخر وهو أشبه بالقول: كل انسان حي ما لم يموت، أو كل انسان نائم ما لم يستيقظ، وأي معنى لمثل هذا الكلام لو صدر عن إنسان عادي فضلا عن صدوره من مشرع ؟ ! وأية ثمرة تشريعية تترتب على مثله ؟ 2 - ان يكون الاطلاق بمعنى الاباحة الواقعية، والورود بمعنى الوصول، فيكون معنى الرواية ان كل شيء محكوم بالاباحة الواقعية حتى يصل فيه نهى. ولازم هذا ان وصول حكم على خلاف الحكم الواقعي يقتضي ان يكون
